الأمم المتحدة

A/S

Distr.
GENERAL

A/34/133
S/13194
26 March 1979
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والثلاثون
البندان ٢٤ و ٢٥ من القائمة الأولية *
قضية فلسطين
الحالة في الشرق الأوسط

مجلس الأمن
السنة الرابعة والثلاثون

رسالة مؤرخة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٩ ، من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة وموجهة الى الأمين العام

أتشرف ، بناء على تعليمات من حكومتي ، أن أحيل طيه رسالة من سعادة السيد عبد الحليم خدام ، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في الجمهورية العربية السورية .

وأرجو التكرم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة تحت البندين ٢٤ و ٢٥ من القائمة الأولية ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) حمود الشوفي
السفير
الممثل الدائم

* A/34/50 .

مرفق

رسالة مؤرخة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٩ وموجهة الى الأمين العام من نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في الجمهورية العربية السورية

لقد أوجد تصميم الرئيس المصرى على عقد معاهدة سلام منفصلة مع اسرائيل حالة محفوفة بالأخطار بمنطقة الشرق الأوسط ، تتنافى مع مقررات مؤتمرات القمة العربية السابقة وقرارات الأمم المتحدة . وفي رأينا ، ورأى جميع المراقبين المحايدين ، أن فرص اقامة سلم عادل وشامل في الشرق الأوسط أصبحت معرضة للخطر نتيجة لهذا العمل .

وانني ، اذ أعرب عن تقديرى للموقف الذى اتخذته الأمم المتحدة ولادراكها الأخطار الكامنة في هذه الخطوة الانفرادية وآثارها المحتملة على الحالة في الشرق الأوسط ، أود أن أشير الى أن هذه الآراء تعكس مشاعر الأغلبية الساحقة من الدول العربية وادانتها للاجراء المصرى . وقد دعت هذه الدول الى عقد مؤتمر لتطبيق تدابير ضد الحكومة المصرية ، بسبب الاجراء الذى اتخذته ونظرا لخروجها على المقررات التي اتفقت عليها الدول العربية في مختلف مؤتمرات القمة العربية .

وانكم لتذكرون بلا شك الطريقة التي عالجت بها الأمم المتحدة ، سواء في الجمعية العامة أو في مجلس الأمن ، قضية فلسطين والأراضي العربية المحتلة . ويضع عدد من القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة ، ولاسيما منذ عدوان ١٩٦٧ ، الأساس لحل شامل للقضية في اطار الأمم المتحدة ذاتها .

وفي أعقاب مواصلة اسرائيل رفض هذا الحل واصرارها على المضي في احتلال الأراضي العربية ، وكذلك رفضها الاعتراف بالحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني ، تولى النظام المصرى ، بتحريض من الولايات المتحدة الأمريكية وتعاون وثيق معها ، تنفيذ خطة تهدف الى تصفية القضية بتجزئتها الى تسويات منفصلة ، خارج اطار الأمم المتحدة وانتهاكا لقراراتها .

وقد اتفقت تلك الأطراف في الوقت الحاضر على معاهدة سلام بين مصر واسرائيل ، تتنافى مع ارادة المنظمة الدولية والأسس التي أرستها الأمم المتحدة للتسوية الشاملة . وهي باقدامها على ذلك تكون قد تناولت جانبا واحدا من القضية وأغفلت جوهرها . وفي حقيقة الأمر ان المعاهدة المقترحة سوف تؤدى ، لا الى تمهيد الطريق للسلم كما يدعي واضعوها ، بل الى عرقلة عملية السلم التي استهلتها الأمم المتحدة بغية التوصل الى تسوية شاملة .

ومما يزيد خطورة هذا النهج وضوحا انه يقع خارج اطار الأمم المتحدة وقراراتها تماما ، وأنه يتجاهل بالكامل الأراضي العربية المحتلة وحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في العودة ، والاستقلال الوطني والسيادة في فلسطين ، وفقا للميثاق ولقرار الجمعية العامة ٣٣/٢٨ ، المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ . وهو يتجاهل الحكم الوارد في ذلك القرار ، الذي يطالب مرة أخرى "بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلة الشعب الفلسطيني ، الى الاشتراك على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى ، وعلى أساس قرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د - ٢٩) ، في جميع ما يبذل من جهود وما يجرى من مداولات وما يعقد من مؤتمرات بشأن الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة" . وفضلا عن ذلك فان معاهدة السلم تنتهك انتهاكا صارخا قرار الجمعية العامة ٣٣/٢٩ المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ الذي يعلن أن "السلم لا يتجزأ ، وأن التسوية العادلة والدائمة لمشكلة الشرق الأوسط يجب أن تقوم على أساس حل شامل ، تحت رعاية الأمم المتحدة ، يأخذ في الاعتبار جميع نواحي النزاع العربي - الاسرائيلي ، وخاصة نيل الشعب الفلسطيني لجميع حقوقه الوطنية ، غير القابلة للتصرف ، وانسحاب اسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة" .

وكما ترون فان المعاهدة المذكورة لا تقيم أى أساس للسلم في منطقة الشرق الأوسط ، ولا تحمي حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، مما يعني أن عناصر عدم الاستقرار والنزاع مازالت كما هي . وكما من هذه العناصر هي التي أدت الى تفجر النزاع العربي - الاسرائيلي واستمراره لأكثر من ثلاثة عقود . ومن الطبيعي أن يواصل الشعب الفلسطيني نضاله من أجل نيل حقوقه بكافة الوسائل المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وبتأييد الدول العربية وجميع الشعوب المحبة للسلم .

وفضلا عن ذلك فان اسرائيل لاتزال تحتل جزءا من الأراضي العربية السورية . وتواصل اسرائيل رفض قرارات الأمم المتحدة التي تنص على الانسحاب الكامل من هذه الأراضي . وكما لا يخفى عليكم فان هذا الاحتلال يوجد عاملا هاما آخر من عوامل عدم الاستقرار في المنطقة. وللشعب السوري ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، الحق في استخدام كافة الوسائل المتاحة له من أجل تحرير أراضيه المحتلة .

ان الجمهورية العربية السورية ملزمة بمقررات مؤتمرات القمة العربية التي أعلنت بوضوح على واجب تحرير جميع الأراضي العربية المحتلة وتمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وحقه في انشاء دولة خاصة به في وطنه ، شرط أساسي لاقامة سلم عادل وشامل . وتود الجمهورية العربية السورية أن تؤكد ان المعاهدة المصرية - الاسرائيلية ستكون عقبة في سبيل مثل هذه التسوية . ونحن نعتبر أطراف المعاهدة المذكورة مسؤولة عن تقويض فرصة التوصل الى سلم عادل وشامل ، لأنها أضفت الشرعية على احتلال اسرائيل للأراضي العربية وعلى رفضها الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف . وسوف تتحمل

تلك الأطراف كافة النتائج التي تترتب على تسوية جزئية تتعارض مع قرارات الأمم المتحـــــدة وارادة المجتمع الـــدولي .

وادراكا مني للخطر المحيق الذى سيعم الشرق الأوسط نتيجة للمعاهدة المصريـــــة ـ الاسرائيلية أجد لزاما على أن أناشدكم العمل ، بالاشتراك مع الدول الأعضاء ، على تنفيذ قـرارات الأمم المتحدة ووضع حد للتدهور الحالي للوضع في الشرق الأوسط . وفي اعتقادى ان جهودنـــــا ينبغي أن تتضافر من أجل اعادة القضية مرة أخرى الى الأمم المتحدة وهي المحفل الوحيد الممكـــن لاقامة سلم عادل وشامل تستطيع أن تشترك فيه كافة الأطراف المعنية ، بما في ذلك ممثلو الشعـــب الفلسطيني . وسوف نواصل الكفاح من أجل تحقيق هذا السلم لما فيه صالح شعوب الشرق الأوسط وخدمة السلم في جميع أنحاء العالم .

- - - - -